

Distr.: General  
24 December 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

تولت مملكة بلجيكا رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح خلال الفترة 2019-2020. وأود بواسطة هذه الرسالة أن أستكمل، بصفتي رئيساً، التقارير السنوية العادية للفريق العامل بعدد من الملاحظات والأفكار في شأن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح بصفة عامة ودور الفريق العامل بصفة خاصة، استناداً إلى تجارب السنتين الماضيتين. وقد سلكت في ذلك مسلك سلفي من مملكة السويد.

### ملاحظات عامة

صادف عام 2020 حلول الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار 1612 (2005) الذي أنشأ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وصادف عام 2020 أيضاً حلول الذكرى السنوية العشرين للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

وقد تحققت الأمم المتحدة في عام 2019 مما يفوق 25 000 انتهاك خطير ارتكبت بحق الأطفال في 19 حالة قطرية. وسُجلت زيادة ملحوظة في الحالات التي مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. ويتواصل باطراد تفويض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإخلال باحترام حياة المدنيين، ولا سيما حياة الأطفال. ولا يُسجّل أي تراجع في حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والاعتداءات على المدارس والمستشفيات، ويزيد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من تفاقم هذا الوضع.

وبعد مرور 25 عاماً تقريباً على صدور تقرير ماشيل الرائد عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306)، لا يزال من الضروري اطراد الاهتمام والعمل الجماعي. ومن الأمور الباعثة على التناؤل، في هذا الصدد، استمرار دعم أعضاء مجلس الأمن القوي للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح واستمرار موقفهم الموحد إزاءها. وبالفعل، فقد توافق الفريق العامل مراراً في آرائه بشأن مسألة حماية الأطفال في بعض من الحالات القطرية الأشد إثارة للانقسام. وهذا الالتزام المشترك بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح ذو أهمية جوهرية في إنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.



## قيام مجلس الأمن بتعزيز الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح بواسطة بيانين رئاسيين جديدين في الفترة 2019-2020

في 12 شباط/فبراير 2020، اعتمد مجلس الأمن، برئاسة بلجيكا، البيان الرئاسي S/PRST/2020/3 الذي دعا فيه إلى نشر المبادئ التوجيهية العملية للوسطاء من أجل توفير حماية أفضل للأطفال في حالات النزاع المسلح واستخدامها، على نحو ما شجع عليه المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2017/21 والقرار 2427 (2018).

وفي 10 أيلول/سبتمبر 2020، اعتمد مجلس الأمن، برئاسة النيجر، البيان الرئاسي S/PRST/2020/8 الذي أدان فيه الهجمات على المدارس ودعا إلى إيلاء اهتمام خاص لحالة الفتيات اللواتي يتضررن أكثر من غيرهن بهذه الهجمات. ووفقاً للأمين العام، شهد عام 2019 ما يقرب من 500 هجوم على المدارس، وكانت فيها نسبة الهجمات التي ارتكبتها الجهات التابعة للدول قد ازدادت بمقدار الضعف تقريباً.

وفي 23 حزيران/يونيه 2020، أصدر مجلس الأمن، برئاسة فرنسا، البيان الصحفي SC/14224 بمناسبة حلول الذكرى السنوية الخامسة عشرة لقيام الفريق العامل المنشأ بموجب القرار 1612 (2005)، ورحب فيه بإسهام الفريق في منع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة بحق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتصدي لها.

### التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح هي أبرز شخصية في الأمم المتحدة تدعو إلى حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وضمان رفاههم. وعلى مدى العامين الماضيين، قدم مكتبها 14 تقريراً سنوياً إلى مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

ويقيم رئيس الفريق العامل ومكتب الممثلة الخاصة علاقة عمل وثيقة، باتساق مع ولاية كل منهما. وقد قمنا معا بوضع خطة عمل سنوية للحفاظ على تركيز الفريق العامل وتكييف أنشطته مع نشر التقارير القطرية للأمين العام. وأوصي بالحفاظ على هذا الترتيب العملي الفعال وأود أن أؤكد مرة أخرى امتناني للتعاون الممتاز مع الممثلة الخاصة وفريقها بأكمله.

### اعتماد الاستنتاجات وضمان المتابعة

ما زال اعتماد استنتاجات بشأن الحالات القطرية المثيرة للقلق يشكل العمل الأساسي للفريق العامل. وعلى مدى السنتين الماضيتين، اعتمد 13 استنتاجاً بالإجماع.

ومن أجل الحفاظ على جدوى التوصيات والإجراءات المتفق عليها في تلك الاستنتاجات، من المهم، أولاً، أن تغطي تقارير الأمين العام فترات إبلاغ قصيرة نسبياً (مدتها القصوى سنتان، إن أمكن)، وثانياً، أن يسعى الفريق العامل إلى اعتماد الاستنتاجات بعد نشر تقارير الأمين العام بفترة وجيزة. ومن المستصوب أن يكون هناك معدل يتراوح بين ستة وسبعة استنتاجات سنوياً، بحيث تشمل جميع الحالات الـ 14 التي هي مثار قلق حالياً والتي تدرج أسماء أطراف النزاع فيها ضمن القائمة كل سنتين.

ولا يزال من الضروري تعزيز أثر الاستنتاجات عن طريق تحسين المتابعة. وأوصي بأن يناقش الفريق العامل تقارير الأمين العام والاستنتاجات مع الجهات المعنية في كل من الحالات القطرية الداعية إلى القلق، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات عبر الفيديو بانتظام. ويتسم الاتصال مع فرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بأهمية رئيسية في هذا الصدد. وتمثل الاجتماعات التي تعقد عبر الفيديو إحدى الفرص القليلة التي تتيح للقائمين بتنفيذ ولاية الرصد في الميدان التواصل مع الفريق العامل. وينبغي أيضا إشراك جهات أخرى، بما فيها الأمانة العامة، وعموم أعضاء الأمم المتحدة، والجهات المعنية في المجتمع المدني، في جهود التواصل هذه. وأرى أنه لا ينبغي أن تقتصر هذه المتابعة على نيويورك، بل أن تجري أيضا في الحالات القطرية المثيرة للقلق ذاتها.

ويمكن الاطلاع في التقارير السنوية للفريق العامل على استعراض شامل للاستنتاجات المعتمدة وعلى اجتماعات المتابعة.

### المذكرات الأفقية الشاملة

يقوم مكتب الممثلة الخاصة بتجميع المذكرات الأفقية العالمية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مرة كل ثلاثة أشهر وتشكل جزءا أساسيا من إطار الرصد والإبلاغ للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح.

وتتيح مناقشات الفريق العامل بشأن المذكرات الأفقية العالمية معلومات مستكملة منتظمة عن الحالات قيد النظر، فضلا عن الحالات المستجدة التي تكون محط اهتمام. وقد بدأ العمل بشكل جديد للمذكرات في عام 2019 يرمي إلى تحسين التركيز على مسائل الوقاية والإنذار المبكر وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين حماية الأطفال. وفي عام 2020، ضم مكتب الممثلة الخاصة قسماً معنياً بكوفيد-19. ورحب أعضاء الفريق العامل أيضا بإدراج الوسائل البصرية كجزء من عرض اليونيسف للملاحظات.

### الزيارات الميدانية التي يقوم بها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح ومجلس الأمن

ظلت الزيارات الميدانية منذ وقت طويل تشكل جزءاً من مجموعة الأدوات المتاحة للفريق العامل. ففي كانون الأول/ديسمبر 2019، قام الفريق العامل بزيارة ميدانية إلى مالي، مستفيداً من تجارب الزيارات السابقة إلى جنوب السودان (2018)، والسودان (2017)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2014)، وميانمار (2013)، وأفغانستان (2011)، ونيبال (2010). وتتطوي هذه الزيارات على قيمة مضافة كبيرة فيما يتعلق بمتابعة الاستنتاجات وخطط العمل وتحسين التفاعل بين الفريق العامل والجهات الفاعلة في الميدان. وهي تتيح أيضا الفرصة لتعزيز جهود الأمم المتحدة في الميدان والتعريف بها.

وينبغي اختيار وجهات الزيارة الميدانية وفقا لجملة أمور منها دورات الإبلاغ واعتماد الاستنتاجات، والزيارات الميدانية المنفصلة التي تقوم بها الممثلة الخاصة، والمساهمات المقدمة من مكنتها، والشواغل القطرية المحددة التي تتطلب اهتماما إضافيا ودورة الإبلاغ والتكليف التي يقررها مجلس الأمن نفسه. ولا يزال عدم وجود ميزانية مخصصة للزيارات الميدانية التي يقوم بها الفريق العامل يشكل عقبة أمام المشاركة الكاملة.

وكانت بلجيكا تعترم القيام بزيارة ميدانية واحدة في السنة، على نحو ما أوصى به سلفها. غير أنه قد تعين تغيير هذه الخطط بسبب جائحة كوفيد-19. ويمكن مستقبلا النظر من جديد في خيار تنظيم الزيارات افتراضيا.

ويقوم مجلس الأمن نفسه أيضا بزيارات ميدانية، مما يتيح فرصا أخرى لتعميم مراعاة قضايا حماية الطفل. وقد شدد المجلس في قراره 2143 (2014) على أهمية النظر في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك من خلال إدراج بعد يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح في اختصاصات الزيارات الميدانية التي ينظمها مجلس الأمن.

### الرصد والإبلاغ ومساءلة الجناة

تقع المساءلة عن جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الأطفال في صميم الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وتعد آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة أداة لا غنى عنها في هذا الصدد. ولا غلو مهما كررنا التأكيد على أهمية الحفاظ على نقاط قوة الآلية، ومن ضمنها نزاهة آلية الإدراج في القائمة وحيادها. ويدخل في عداد الأمور المهمة مسألة الإدراج في القائمة والشطب منها على أساس الأدلة وبطريقة تعكس بدقة البيانات التي جمعتها آلية الرصد والإبلاغ وتحققت منها، وفقا للمعايير الواردة في تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2010 (-/64/742/A/181/S/2010). وتوفر هذه الآلية أداة للأمم المتحدة للعمل مع الأطراف المدرجة في القائمة لتحسين حالة الأطفال على أرض الواقع، وهي بالتالي أداة ثمينة وقوية.

### تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح

منذ أول قرار اتخذه مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، اعترف المجلس رسميا بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي شاغل أساسي من الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن. ومن ثم، لا يمكن النظر إلى حماية الأطفال باعتبارها موضوعاً متخصصاً يقتصر الاهتمام به على الفريق العامل. بل هي موضوع يستوجب العناية في جميع المناقشات المواضيعية والجغرافية الجارية في إطار المجلس وفي جميع هيئاته الفرعية الأخرى. وأود أن أوجه انتباهكم إلى مجموعة من الفرص المتاحة لزيادة تعميم مراعاة موضوع الأطفال والنزاع المسلح.

- الاستعراضات التمهيدية الشهرية لبرنامج العمل - بدأت بلجيكا ممارسة جديدة تتمثل في عقد جلسات شهرية لتحديد الفرص المتاحة بخصوص الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن للشهر المقبل. وقد تشمل هذه الفرص عقد جلسات إحاطة ومشاورات منتظمة بشأن موضوع الأطفال والنزاع المسلح في الحالات القطرية التي هي موضع اهتمام أو مفاوضات تتعلق بولايات البعثات ونظم الجزاءات. وتضم الجلسات خبراء تقنيين من مكتب الممثلة الخاصة واليونيسف وإدارة عمليات السلام، مما يتيح لخبراء المجلس منتدى منتظماً لتدارس قضايا الأطفال والنزاع المسلح مع النظراء المعنيين في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن ألقى الضوء على لوحة المتابعة المستكملة كل ثلاثة أشهر بشأن الأطفال والنزاع المسلح<sup>(1)</sup> التي وضعتها شعبة شؤون مجلس الأمن والتي تتضمن الأحكام المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في قرارات المجلس منذ عام 2008؛

- ضمان وجود قدرات مخصصة لحماية الطفل في بعثات الأمم المتحدة - سلم مجلس الأمن في قراره 2225 (2015) بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية في حماية

(1) <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/repertoire/research-tools/children-and-armed-conflict>

الأطفال، ولا سيما الدور الحاسم الذي يؤديه المستشارون المعنيون بحماية الأطفال في تعميم مراعاة حماية الأطفال وقيادة الجهود المتعلقة بالرصد والوقاية والإبلاغ في البعثات. ودعا المجلس إلى إجراء تقييم منهجي للحاجة إلى تخصيص قدرات لحماية الأطفال أثناء إعداد وتمديد كل عملية من عمليات حفظ السلام وكل بعثة من البعثات السياسية. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حصول البعثات والجهات المعنية بحماية الطفل على الموارد المالية والبشرية اللازمة لرصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها بفعالية، والتواصل مع أطراف النزاع، والاضطلاع بأدوار أخرى بالغة الأهمية في مجال الحماية، منها تيسير إطلاق سراح الأطفال من قبضة القوات والجماعات المسلحة.

- **عقد اجتماعات منتظمة عبر الفيديو مع فرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ** - قام الفريق العامل في كثير من الأحيان بعقد اجتماعات عبر الفيديو في الفترات السابقة لتجديد الولايات وكانت تلك الاجتماعات مفيدة في تقييم الجوانب المتعلقة بموضوع الأطفال والنزاع المسلح من تلك الولايات وتقييم مدى كفاية الصياغة الحالية. وتتيح هذه الممارسة أيضاً لفرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ فرصة الاتصال المباشر بالفريق العامل مما يمكن الجانبين من إلقاء الضوء على أكثر التحديات والشواغل التي يواجهونها إلحاحاً، فضلاً عن فهم الفريق العامل وأساليب عمله وأولوياته بصورة أفضل. وبالنظر إلى تجارب الاجتماعات المعقودة عبر الفيديو مع فرق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال والفلبين والعراق وكولومبيا وليبيا ونيجيريا واليمن، أوصي بأن تستمر هذه الممارسة، على أن يتراوح العدد المنشود من هذه الاجتماعات بين 8 و 10 على وجه التقريب سنوياً.

- **توجيه دعوات إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والجهات المعنية في المجتمع المدني لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن أو لجان الجزاءات** - يمكن للدول الأعضاء في مجلس الأمن، استكمالاً لتقارير الأمين العام وأفرقة الخبراء المختلفة العاملة في إطار لجان الجزاءات، أن تدعو الممثلة الخاصة أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تقديم تقارير عن قضايا حماية الطفل في سياق الجلسات العادية للمجلس وهيئاته الفرعية. ومن الأمثلة على ذلك الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، فيرجينيا غامبا، إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في 22 أيار/مايو 2020؛ والإحاطة التي قدمتها المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هينريتا فوري، في جلسة الإحاطة التي عقدها مجلس الأمن بشأن اليمن في 15 أيار/مايو 2019؛ والإحاطة التي قدمها رئيس المجلس الاستشاري للمنظمة غير الحكومية المعروفة باسم شبكة الرصد المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، جو بيكر، في مناقشة أجراها مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح في 12 شباط/فبراير 2020.

- **عقد جلسات بصيغ آريا** - قد ترغب الدول الأعضاء في الاستفادة من الجلسات المعقودة بصيغة آريا كمنتدى مرن وغير رسمي للمداولات. ففي عامي 2019 و 2020، شملت الجلسات المعقودة بصيغة آريا جلسة حول موضوع حماية الأطفال في سياق تقلص الحيز الإنساني (شباط/فبراير 2019)، وجلسة حول موضوع إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات

المسلحة (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)، وجلسة أخرى حول الحصول على التعليم في سياق النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات (تشرين الأول/أكتوبر 2020).

### العمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإدارة عمليات السلام

تقدم اليونيسف وإدارة عمليات السلام منظورا فريدا من نوعه بشأن القضايا المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتُسهمان في عمل الفريق العامل إسهاما مهما. وتؤديان دورا رئيسيا في تنفيذ الولاية على الصعيد الميداني، بما في ذلك باعتبارهما الرئيسين المشاركين لفريق العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ وللكيانات العاملة في الخطوط الأمامية من أجل إطلاق سراح الأطفال من قبضة القوات المسلحة والجماعات المسلحة. وتؤدي اليونيسف أيضا دورا رئيسيا في تقديم الخدمات الإنسانية إلى الأطفال والأسر المتضررين من جميع الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الدعم المتعلق بالصحة العقلية والمؤازرة النفسية-الاجتماعية، وخدمات إدارة الحالات، وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة سابقا.

ويمكن للفريق العامل التعويل على كل من اليونيسف وإدارة عمليات السلام لتزويده بما يلزم من تفاصيل إضافية عن الملاحظات أو بالخبرة التقنية الإضافية في قضايا حماية الطفل بوجه عام أو في مسائل قطرية محددة. ويمكن لموظفي أقسام اليونيسف وإدارة عمليات السلام في المقر المسؤولة عن تنفيذ الولاية الاتصال مباشرة بزملائهم في الميدان، وباستطاعتهم تزويد الفريق العامل بتحليل مستدير وفي الوقت المناسب بشأن القضايا التي يُعنى بها حسبما تدعو إليه الحاجة.

### التواصل مع المجتمع المدني

ظلت الشفافية تجاه ممثلي المجتمع المدني والتواصل معهم يشكلان جزءا أساسيا من ولاية بلجيكا في مجلس الأمن، سواء في عملها بوجه عام أم في دورها كرئيسة للفريق العامل.

وتؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورا مهما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح والتعريف بها. ويشدد مجلس الأمن في قراره 1612 (2005) على وجوب أن تعمل آلية الرصد والإبلاغ في إطار من التشراك والتعاون مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما فيها الجهات الفاعلة على الصعيد القطري. وباستطاعة جهات المجتمع المدني العاملة في الميدان أن تسهم في كثير من الأحيان بتقديم نظرة متفردة عن السياق المحلي، مستفيدة في ذلك من اتصالها بالمجتمعات المحلية وما تحظى به من ثقة لديها.

وينسجم التزام بلجيكا بالحفاظ على الاتصال الوثيق مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضا مع تسليم مجلس الأمن بالأهمية التي يكتسبها وجود شبكات قوية من هيئات المجتمع المدني في مجال المساءلة. وتؤدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إضافة إلى ذلك، دورا حاسما في منع جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها، بما في ذلك المساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما الأطفال الذين يُطلق سراحهم من قبضة القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

ولذلك فإنني أوصي الرئاسة المقبلة بمواصلة ممارسة عقد اجتماعات مائدة مستديرة منتظمة للمنظمات غير الحكومية.

## خاتمة

أود أن أكرر، وقد أشرفت ولاية بلجيكا في مجلس الأمن على نهايتها، تأكيد التزام بلدي الطويل الأمد بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. إن رئاسة الهيئة الفرعية الأكثر انهماكا في المجلس من حيث الجلسات والنواتج هي في آن شرفٌ ومسؤولية. وأتمنى لأعضاء الفريق العامل الجدد ورئاسته النجاح في مواصلة تنفيذ الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وتعزيزها. ومن العسير أن نتصور وجود مهمة أعظم جدوى وأبلغ أهمية وأشد إلحاحا من تلك المهمة، وأتمنى لكم التوفيق.

وأرجو أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب كريديكا  
السفير  
الممثل الدائم